العولمة وتحديات التنمية فى أفريقيا

د. غادة أنيس البياع

مدرس الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة

مقدمة :

تفرض عملية العولمة مجموعة من التحديات المعقدة على الاقتصادات الهشة ، وأقتصادات الدول النامية و من ضمنها الاقتصادات الأفريقية ، وهي جميعها أقتصادات غير مستقرة تقنياً و تعاني من المديونية و الأعتماد على المنح و المساعدات ، وتتسم هياكلها الأنتاجية بعدم التنوع و التخصص غالباً في إنتاج و تصدير منتج واحد أو منتجين من المواد الأولية ، وهي سمة غالبة على الاقتصادات الأفريقية ،كذلك تعاني من قلة رؤوس الأموال و ضعف نصيب تلك البلدان من الأستثمار الأجنبي المباشر ، و فيما يتعلق بالتجارة العالمية تشكل حصة أفريقيا أقل من 3% من إجمالي قيمة التجارة العالمية .

في ظل هذه الأوضاع أنخفض الدخل القومي في تلك الدول ، و كذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي ، حيث كان نصيب القارة الافريقية من الناتج المحلي العالمي 2,7 % ، في حين يقطن في أفريقيا حوالي 15 % من سكان العالم ، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 2183 دولار سنوياً ، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي العالمي هو 10200 دولار سنوياً وفقاً لبيانات 2014 , حتى أن نصف سكان أفريقيا يعيشون في حالة فقر مدقع ، وهي القاره الوحيده التي يبلغ متوسط العمر الانسان فيها أقل من 60 عام ، ولا تزال معدلات متعلمي القراءة و الكتابة و مؤشرات الرعايه الصحيه و عدم عدالة توزيع الدخول عند المستويات الأقل بين دول ومناطق العالم .

كل هذه العوامل تدفع للتساؤل عن مدى أستفادة الاقتصادات الافريقيه من جراء إندماجها في منظومة العولمة ، خاصة أن هذا الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي كان نتاج عمليات إعادة الهيكله الاقتصادية التي فرضت على دول القارة من قبل مؤسسات التمويل الدولية ، بمعنى أن هذا الأندماج لم يكن نتيجة ممارسات أقتصادية أو إندماج أقتصادي حقيقي ، أو أنشطة ذاتية تحركها قوى السوق ، أي أن العولمة لم تكن عملية طوعية بالنسبة لغالبية الدول الافريقية .

الأمر الذي يجعلنا بصدد إشكالية جديرة بالدراسة تتلخص في طرح التساؤل الرئيسي التالي : مـاهي التحـديات الاقتصـاديه الـتي تواجـه القـارة في ظـل النظـام العـالمي الجديـد ؟ و مـاهو النمـوذج الاقتصـادي البـديل لتنميـة أفريقيـا ؟ وتسـتخدم الورقـه البحثيـة منهج الاقتصـاد السياسـي الـدولي ، بالأضـافه لأسـتخدام بعض الأدوات الأستقرائيه و الأستدلالية .

<u>وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام</u>

أولاً: موقع قارة أفريقيا فى الاقتصاد العالمي
ثانياً: تحديات تحقيق التنمية فى أفريقيا
ثالثاً: استراتيجية بديله للنمو والتنمية فى أفريقيا

<u>أولاً: موقع قارة أفريقيا فى الاقتصاد العالمي:</u>

عادة ما توصف قارة أفريقيا بالقارة "المهمشة" ، وهو ما يوحي بأن القارة أو على الأقل بالنسبة للجزء الأكبر من جنوب الصحراء تعد خارج النظام العالمي، أو أنها تندمج فيه بشكل سطحي فقط وحتي تتضح ملامح الصورة، ويتم التعرف على الملامح الرئيسية لوضع أفريقيا فى منظومة الاقتصاد العالمي لننظر اولاً فى بعض الحقائق الاحصائية، حيث يقطن قارة افريقيا حوالي 1185 مليون نسمة فى عام 2015 من اجمالي سكان العالم البالغ 6974 مليون نسمة، أي أن سكان افريقيا يمثلوا حوالي 15% من سكان العالم، فى حين يصل الناتج المحلي الاجمالي لأفريقيا حوالى 2,7 % من اجمالي الناتج العالمي، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فى أفريقيا 2183 دولار فى عام 2014 [1]، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مستوي العالم 10200 دولار سنوياً، وتصل الي6874 دولار سنوياً فى منطقة شرق آسيا و10300 دولار فى أمريكان اللاتينية، وفيما يتعلق بموقع قارة أفريقيا من التجارة العالمية، تشكل حصة أفريقيا أقل من 3% من حجم التجارة العالمية، وتعتمد الاقتصادات الأفريقية بشكل كبير على التصدير، مع تعرض أسعار سلع التصدير الأفريقية الأساسية بشدة لتقلبات الأسواق العالمية، وهو ما ظهر بشدة إبان الأزمة العالمية الأخيرة فى2008 وأثر بدورة على عائدات التصدير، والحساب الجارى الخارجي والايرادات الضريبية ودخل القطاع العائلي، وقد كانت الدول المصدرة للنفط، وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط الأكثر تأثراً بالأزمة العالمية بسبب هبوط أسعار النفط والعديد من السلع المعدنية، ممتزجاً مع هبوط الطلب الخارجي، مما أدى الي توجيه صفعة قوية للمنطقة، خاصة وأن غالبية دول المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً إما على إحدى السلع

---

[1])(African statistical yearbook, 2015, P.91.

الأساسـية أو على مجموعـة محـدودة منهـا أو على مجموعـة من الصناعات البسيطة، مما يجعلها أكـثر تـأثراً بتقلبـات الأسـعار [1] ، كـذلك فإنـه وفقـاً لبيانـات البنـك الـدولى، فإنـه على حين تضخمت الاسـتثمارات الأجنبيـة على الصـعيد العـالمي، فـإن الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر الموجـه الي أفريقيـا كـان أخـذ في الـتراجع حيث لم يـزد نصيب القارة عن1% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.

كل هذه العوامل دفعت البعض من المتخصصين في الشأن الأفريقي الي وصف افريقيا باعتبارها الخاسـر الأكـبر من مجـري التطـور الاقتصـادي والسياسـي الـذى حـدث عـبر العقـود الثلاث الماضـية ، وبهـذا الشـأن يجب أن يكـون واضـحاً في الأذهـان أن الاندماج الاقتصادي للاقتصـادات الافريقيـة في الاقتصـاد العـالمي كان نتاج عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية التى فرضت على دول المنطقة من قبل مؤسسات التمويل الدولية والـتى أطلـق عليهـا مسـميات مختلفـة مثـل بـرامج الإصـلاح الاقتصـادي أو سياسـات التثبيت والتكيف الهيكلي .... وغيرها، بمعني أن هذا الانـدماج لم يكن نتيجـة ممارسـات اقتصـادية أو انـدماج اقتصـادي حقيقي أو أنشطة ذاتيـة تحركهـا قـوي السـوق أو القـوي الدافعـة المحركـة لعقلانية السـوق، وانمـا حـدثت نتيجـة مـا سـمي بعمليـات إعـادة الهيكلة الاقتصادية، أي أن العولمة بالنسبة لغالبيـة دول المنطقـة لم تكن عملية طوعيـة بـل حـدثت من خلال فـرض مجموعـة من السياسـات الاقتصـادية النيوليبراليـة والـتى اتخـذت أبعـاداً أكـثر شراسة مع التطورات التى صاحبت التحـولات الدوليـة فى العقـد الأخـير من القـرن العشـرين حيث لم تعـد المشـروطية مقتصـرة على الجـوانب الاقتصـادية بـل تعـدتها الي مشـروطية سياسـية أيضاً ، وهو ما يعد تـدخل سـافر فى شـئون الـدول الأفريقيـة من جـانب كمـا أنهـا عمقت من ضـعف وهشاشـة دول المنطقـة من

[1](Ernest Aryeetey and Charles A Ckah,: “ The Global financial crisis and African Economies Impact and transmission channels” **African development Review,** (Oxford: Blackwell publishing Lt, Vol. 23, No. 4, 2001), P. 414.

جانب آخـر، فلم تعـد تلـك الـدول بقـادرة على الوفـاء بالتزاماتهـا الاجتماعيــة والسياســية والاقتصــادية ؛ فهي عــاجزه عن تقــديم الخـدمات العامـة اللائقـة لمواطنيهـا ، وعـاجزة عن توفـير البنيـة التحتيــة المقبولــة والقــادرة على اســتيعاب مشــروعات تنمويــة حقيقية.

وبالتالي أصبحت دول عاجزة عن أن تكون فاعلاً دولياً ، حيث تعمــق عدم قـدرة الـدول الأفريقيـة على حمايـة مصـالحها فى مواجهـة المصـالح الاقتصادية الدولية، وعلى عكس ما حدث عند الاستقلال فى مرحلة التحرر الوطني التى شهدتها الدول الأفريقية حيث شـرعت تلـك الـدول فى اتخـاذ مجموعــة من السياســات الــتى اســتهدفت بلــورة رأســمالية وطنيــة أو رأسمالية دولة أحدثت نوع من التراكم الرأسمالي لدي كل دولة .

بجد أنه وفى أعقاب التحولات التى شـهدها النظـام العـالمي، وتحت وطـأة الضـغوط الغربيـة وضـغوط المجتمـع الـدولى ومؤسسـات التمويـل الدولية تم التخلي عن هذه المكتسبات، ورغم أنه هناك عدد من الدول فى قارتي آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة قـد بـدأت بالفعـل خلال النصـف الثـاني من القرن العشرين عملية تحول الي التصنيع، حيث تطورت فى بعض الحالات لتنافس فى الأسواق العالمية، بقيت التنمية الناجحة أو بالأحرى (النمــو بلا تنمية) بالنسبة لأفريقيا فى إطار التقسيم العالمي القديم للعمـل والقاصـر على توفـير المـواد الخـام سـواء فى الـدول الأفريقيـة النفطيـة او الـدول المنتجة لموارد معدنية رئيسية أخـرى كالنحـاس ، و الـتي ظلت تعـاني من أزمة هيكلية طويلة، بالإضافة الي بعض البلدان الزراعيــة الاســتوائية مثـل كوت ديفوار وكينيا ومالاوي والتى تم ابرازها بوصــفها نجاحــات رائعــة رغم أنها بلا مستقبل، فقد اسفرت غالبية تلك التجارب عن نمو غير نــاجح حــتي فى إطــار التقســيم العــالمي القــديم للعمــل ، والنتــائج المــدمرة لهــذه السياسات معروفة تراجع اقتصادي وكـوارث اجتماعيـة وزيـادة حالـة عـدم الاستقرار الذى قد يصل فى بعض الاحيان الي تعطيل كامل فى مجتمعات بأكملها (كما في روندا والصومال وليبريا وسيراليون).

وطوال فترة التسعينيات من القرن الماضى كانت نسبة نمو نصــيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالسالب (-0,2%) وقد أنفردت أفريقيـا

بذلك، مما أدى لأنخفاض حصة أفريقيا من التجارة العالمية وهذه الحقيقـة هي بالتأكيد ما يطلق عليـه التهميش أو مـا يمكن أن نطلـق عليـه نـوع من سوء الاندماج فى النظام العالمي.

ويعتقد الاقتصاديون الليبراليون الجدد أن هذه الشواهد مجـرد فـترة انتقالية صعبة نحو مستقبل أفضل كما تبشـر بـه الرأسـمالية العالميـة لكن كيف ذلك؟

إن تــدمير النســيج الاجتمــاعي والفقــر المتنــامي وتراجــع التعليم والصحة لا يمكن أن يكـون مؤشـراً للإعـداد لمسـتقبل أفضـل أو أن يكـون عامل مساعد للمنتجين الأفارقة كي يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة كما هو مطلوب منهم ، العكس هو الصحيح بالطبع.

ومن ثم فإن ما حـدث بالفعـل هـو أسـوأ نمـط لأنـدماج أفريقيـا في النظام العالمي، وهو نمط لن يستطيع سوي جلب المزيد من الــتراجع فى قدرة المجتمعـات الأفريقيـة على مواجهـة تحـديات الـوقت المعاصـر وهي تحديات جديدة وترتبـط بأثـآر محتملـة طويلـة الأجـل للثـورة التكنولوجيـة الجارية بشأن تنظيم العمل وانتاجيتـه، والأنمـاط الجديـدة لتقسـيم العمـل الدولى.

كل هذه العوامل والدوافع تجعل هناك ضـرورة ملحــة وفرصــة أكــبر لإعــادة هيكلــة العلاقــات الاقتصــادية الأفريقيــة مــع العــالم بصــورة أكــثر ديمقراطية واكثر عدالة، حيث يجب على دول المنطقة أن تعيد النظر فيما يتعلق بموقع القـارة من الاقتصـاد العـالمي، والتعامـل مـع فكـرة العولمـة باعتبارهـا ليسـت حتميـة، بـل يجب التعامـل معهـا بشـىء من الانضـباط والتروى ومراعاة خصوصية دول المنطقة

ثانياً: تحديات تحقيق التنمية فى أفريقيا

تفـرض عمليـة العولمـة والتكتلات الاقتصـادية والتحـرر الاقتصـادي مجموعـة من التحـديات المعقـدة على الاقتصـاديات الهشـة واقتصـادات الدول النامية ومن ضمنها الاقتصادات الأفريقيـة ، وهي جميعهـا اقتصـادات غـير مسـتقرة تقنيـاً، وتعـاني من المديونيـة والاعتمـاد المتزايـد على المنح والمساعدات، وتتسم هياكلهـا الإنتاجيـة بعـدم التنـوع والتخصـص غالبـاً فى انتاج وتصدير منتج واحـداً أو منتجين من المـواد الأوليـة، وهي سـمة غالبـة على الاقتصادات الافريقية ، كذلك تعاني من قلـة رؤوس الأمـوال وضـعت نصـيب تلـك البلـدان من الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر، كمـا تشـكل حصـة أفريقيـا من التجـارة العالميـة أقـل من 3% من اجمـالي قيمـة التجـارة العالمية.

كـل هـذه التحـديات الـتى تواجهـه قـارة افريقيـا وهي فى طريقهـا لتحقيـق التنميـة تـدفعنا لمناقشـة عـدد من القضـايا الـتى تمثـل معوقـات حقيقية أمام أفريقيا نحو التقدم والخروج من دائرة الفقـر والتخلـف ولعـل أهم هذه القضايا كما ستناقشها هذه الورقة.

1- المساعدات الخارجية
2- أزمة الديون والسيطرة الخارجية على أفريقيا
3- الاحتكارات الأجنبية وإهدار موارد القارة
4- تحرير التجارة وتهميش أفريقيا

1- المساعدات الخارجية

شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين ظهـور الفكـر الليـبرالي الجديـد الـذى يـدعو لتحريـر الأسـواق وإزالـة القيـود والحـد من التـدخل الحكومي، وفي أفريقيا كان هذا التحول الاقتصـادي قـد تم تبنيـه من خلال برامج التثبيت و التكيـف الهيكلي المـدعومين من البنـك الـدولي وصـندوق النقد الدولي، وقد صاحب تطبيق هاتين المبادرتين اطلاق البنك والصـندوق برامج واسعة للمساعدات ،حيث تلقت الـدول الفقـيرة فى افريقيـا أمـوالاً نقديـة على هيئـة مسـاعدات لـدعم ميزانياتهـا مقابـل تبـني حلـول تحريـر الأسواق كطريق للتنميـة، وهـو مـا اسـتلزم تقليص دور الـدول وخصخصـة

الصناعات وتحرير التجارة، وغيرها ومنذ بداية أزمة الديون فى عـام 1982 أرتفعت تدفقات قروض صندوق النقد الدولي من 8 مليارات دولار الي 12 مليـار دولار فى عـام 1983 كمـا ازدادت تـدفقات المسـاعدات الموجهـة لتخفيض الفقــر، وبلغت حصــة البنــك الــدولي من الاقــراض المخصــص للتعديلات الهيكلية ما يتراوح من 20% و 25% من إجمالي القروض، كمــا أصبحت القروض الثنائية تقدم بشروط ميسـرة، وحـتى أوائـل التسـعينيات كان اكثر من 90% من التدفقات المالية الي افريقيا عبارة عن هبات ([1]).

على أنه ومع بداية التسعينيات وانهيار الاتحاد السـوفيتي ، بـدأ حجم المسـاعدات الموجهـة للتنميـة في أفريقيـا بـالتقلص بصـورة حـادة ليصـل صافي اجمالي المسـاعدات الرسـمية المخصصـة للتنميـة في افريقيـا من الذروة البالغة 17 مليار دولار فى عام 1992 الي 12 مليار دولار في عـام 1999 ومــع ارتباطهــا بمجموعــة جديــده من المشــروطيات السياســية، كتطبيق الحوكمة، وتطبيق النموذج الغـربي فى الديمقراطيـة، على اعتبـار أن فرض الحكم الجيـد والديمقراطيـة بـالقوة الي جـانب المسـاعدات فى الدول التى تفتقر الي التنمية سيضمن إحداث تغيرات مفاجئة فى الأوضـاع السياسية والاقتصادية فى الدول الافريقية [2].

بعــد عــام 2000 وضــع صــندوق النقــد الــدولي ترتيبــات جديــده للمساعدات المقدمة لأفريقيا تختلف عن تلك الـتى يقـدمها البنـك الـدولي بأعتبـاره بنـك للتنميـة، فى محاولـة من الصـندوق لتـدعيم الآثـار الإيجابيـة للمســاعدات على النمــو، والرقابــه عن كثب للتــأثيرات المباشــرة وغــير المباشرة لتدفقات المعونة خاصة لدي الدول التى تعتمد على المساعدات بصوره كبيرة وفى عام 2005 نشر الصندوق تقريـراً بعنـوان المسـاعدات لن تحقــق النمــو فى افريقيــا [3] بعــد عقــود طويلــة من الاعتمــاد بشــكل اساسى على المعونات كحافز للنمو فى افريقيا.

---

[1](Amalya Sen: Development of freedom, (New York : A nchar, 2000)

[2]() داميسيمويو: المساعدات المميتة (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 2014) ص 54.

[3]() المصدر السابق مباشرة

وبتتبع حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمـة فى عـام 2013 موزعـه على منـاطق العـالم يتضـح أن افريقيـا وحـدها قـد تلقت 55793 مليـون دولار فى عـام 2013 بنسـبة 37,2 % من اجمـالي المسـاعدات الإنمائية الرسمية فى نفس العام، وهو ما يوضح أن قارة افريقيـا مـا زالت تتلقي القدر الأكـبر من إجمـالي المسـاعدات الإنمائيـة الرسـمية المقدمـة للعالم.

جدول رقم (1)

توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية على مناطق العالم

وسكان العالم بالمليون نسمة

	صافي المساعدات بالمليون دولار	النسبة المئوية	عدد السكان بالمليون سنة
أفريقيا	55793	37,2%	1109
آسيا	44330	29,5%	3923
أمريكا	10216	6,8%	609
أوروبا	7363	4,9%	152
هولندا	2148	1,4%	10
مساعدات غير محددة بمنطقة	30236	20,1%	--
اجمالي المساعدات	150086	100%	

المصدر: Development Aid at Glance, Statics by Region, 2015, P.4

أن فهم وتحليل العلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية فى معرفة تأثير المساعدات الخارجية سواء على النمو أو على التنمية فى البلدان الأفريقية، ويذكر أنه على مدي العقود الماضية قد تم نقل ما يعادل تريليون دولار على الأقل من المساعدات ذات الصلة بالتنمية من الدول الغنية والمنظمات الدولية الي افريقيا ، ورغم ذلك فأن دخل الفرد فى افريقيا اليوم أقل ما كان عليه فى السبعينيات، ويعيش اكثر من 50% من السكان على اقل من دولار واحد يومياً، وحتي بعد حملات التخفيف من عبء الديون فما زالت الدول الأفريقية تقوم بدفع ملايين الدولارات سنوياً لسداد ديونها على حساب التعليم والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية [1] .

وقد أظهرت العديد من الدراسات حتي تلك التى اجرتها الدول المانحة أنه بعد عقود عديدة وانفاق ملايين الدولارات لم تترك المساعدات الاجنبية اي تأثير طويل الاجل على النمو فى الدول الافريقية، وعلى سبيل

[1])(Lanre Adedge: Impact of foreign Aid on African Economics, (the lawyers chronicle, 2013)

المثال يري كلمتنيس ومؤلفون مشاركون اخـرون فى كتـاب منشـور عـام 2004 ان المساعدات الاجنبية حتى وان حققت تائج وقتية على المسـتوي الجزئى فى الاجل القصير إلا أنها لم تترك اي تأثير طويل الأجل على النمو [1].

وقد كانت النتيجة المباشرة لذلك بالنسـبة لمعظم الـدول الأفريقيـة هي إرتفاع معدلات الفقـر بصـورة غـير مسـبوقة، رغم سـيطرة فكـرة أن المساعدات المالية الضخمة هي السبيل للقضـاءعلى الفقـر على نظريـة التنمية الاقتصادية ، وكـذلك على منهج العديـد من وكـالات الإغاثـة الدوليـة منذ الخمسينيات لكن النتائج لم تكن فى نفس الاتجاه، فوفقاً على نظريـــة التنمية الاقتصادية، وكذلك على منهج العديد من وكالات الإغاثة الدولية منذ الخمسينيات لكن النتـائج لم تكن فى نفس الاتجـاه، فوفقـاً لبيانـات البنـك الدولي فإنـه بين عـامي 1981، و2010 انخفض عـدد الفقـراء فى العـالم بنحو 700 مليون شخص فى حين كانت اكثر من ربع بلـدان افريقيـا اكـثر فقـراً ممـا كـانت عليـه فى عـام 1960 رغم حجم المسـاعدات الخارجيـة الضخمة التى تلقتها منذ ذلك الحين، وربما المثال الأكـثر وضـوحاً يـأتي من دولة ليبريا التى تلقت مبالغ ضخمة من المساعدات لمـدة عشـر سـنوات بلغت حتي عـام 2011 حـوالي 765 مليـون دولار وفقـاً لمنظمـة التعـاون والتنميـة، شـكلت تلـك المسـاعدات 73% من الـدخل القـومي الاجمـالي لليبريا، وهو ما يعني درجة عاليه من الاعتماد على المساعدات، ورغم ذلك انخفض معدل النمو من 7,9% عام 2011 ليصل الي 2,6% عـام 2014، وكانت نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار يوميـاً 83,6 % [2] ، وبصفة عامة يمكن ملاحظة انه خلال الفترة من1970 وحتي1998 عنـدما كـانت تـدفقات المسـاعدات الخارجيـة الي افريقيـا فى ذروتهـا، أرتفعت

[1])(Micheal Clamens and others :" Counting chickens when they Hatch: the short – term Effect of Aid on Growth, 2014 http//ideasvepec.org/s/wpa/wwwpif.html

[2])(Daren A. Cemoglu, why Foreign Aid Fails and how to really help Africa, January 2014, **www.spectaler.co.uk/2014/01**

نسـبة الفقـر فى أفريقيـا من 11% الي66% وهـذه النسـبة تعـني ان600 مليون افريقي من اصل نحو مليار نسمة يعانون من حالة فقر متقع[3] .

وفيما يتعلق بالتأثير العام للمساعدات الخارجية فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتى تعهدت الدول المانحـة بنـاءً عليهـا فى مـؤتمر الأمم المتحدة حول التمويل من أجـل التنميـة المنعقـد فى موينـتري بالمكسـيك بزيادة مساهماتهم من المساعدات الموجهة لأفريقيا لتصل الي 200 مليار دولار سنوياً على أمل معالجة مشكلات أفريقيا المستمرة منذ زمن طويـل [4] .

يمكن مراجعة حجم المساعدات الأئتمانية الرسمية الموجهة لقطـاع الصحة والتعليم ومقارنتهـا بالأوضـاع الصـحية ومسـتوي التعليم فى الـدول الأفريقية لرسم صوره عن مدي تأثير تلك المساعدات فى تحقيق الأهداف الإنمائيـة للألفيـة، فقـد كـان اجمـالي حجم المسـاعدات الموجهـة لقطـاع التعليم فى أفريقيـا عـام 2013 حـوالي 4011 مليـون دولار احتلت مصـر المرتبة الأولي حيث تلقت 469 مليـون دولار للقطـاع المـذكور خلال عـام 2013، وجاءت المغرب فى المرتبـة الثانيـة حيث تلقت 442 مليـون دولار ثم اثيوبيا كما يتضح من الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)
اجمالي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لقطاع التعليم فى افريقيا بالمليون دولار فى عام 2013

مصر	المغر	أثيوبيا	نيجريا	أوغند-	السنغ=	الجزائ	موزمب	تونس	روندا	دول أخري	اجمالي
408	1765	116	116	120	130	171	190	206	284	442	469

المصـدر: Development Aid at a glance, statistics by region, 2015, P.16.

[3](William Eastrty: Can Foreign Aid buy growth? **Journal of Economic perspectives**, No. 17, 2003, PP.23-45

[4]() دامبيا مويو: مرجع سبق ذكره، ص 80.

ويلاحـظ انـه بـرغم حجم التـدفقات الضـخمة للمسـاعدات الموجـه لقطاع التعليم، أن معـدل الأميـة للبـالغين قـد كـان فى الفـترة من 1990 وحتي 2002، 41,3% من اجمالي سكان افريقيا انخفض الي 34,9 فقط من اجمالي السكان فى الفترة من 2005 وحتي 2013 [1] .

جدول رقم (3)
نسبة الأمية بين السكان البالغين فى عدد من الدول الافريقية

الدولة	1990 – 2000	2005-2013
مصر	44,4	26,1
المغرب	58,4	32,9
اثيوبيا	73	61,5
نيجيريا	44,6	48,9
أوغندا	31,9	26,8
روندا	35,1	34,1

المصدر: African statistical year book, 2015, P.80

ويوضح الجدول رقم (3) نسبة الأمية بين البالغين فى الـدول الأعلي من حيث تلقي المساعدات الموجه للتعليم، وتشير الأرقام الي أن معدلات الأمية لا تزال عند مستويات غير مقبولة.

وفيما يتعلق بالصحة كانت اجمالي المساعدات المقدمة لأفريقيا فى عام 2013 حوالي 11665 مليـون دولار، كـانت نيجريـا هي اكـبر المتلقين للمساعدات الموجهة لقطاع الصـحة والـتى بلغت 1154 مليـون دولار فى نفس العام فى حين كان عدد وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات لكل الف من السكان فى نيجيريا يبلغ 117,4 طفل فى عام 2013

[1](**African statistical year book, 2015, P.80**

جدول رقم (4)
المساعدات الموجهة لقطاع الصحة فى أفريقيا وعدد وفيات الأطفال
أقل من 5 سنوات لكل ألف طفل من السكان فى عدد من الدول
الأفريقية عام 2013

الدولة	مساعدات موجهة لقطاع الصحة بالمليون دولار	وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف من السكان
نيجيريا	1154	117,4
تنزانيا	841	84,7
جنوب افريقيا	841	43,9
كينيا	839	70,7
موزمبيق	321	87,2
اوغندا	550	51,8
مالاوي	406	67,9
روندا	386	52

المصدر:

- **Development Aid at a glance, statistics by region,P.17**
- **African statistical year book, 2015, P.114.**

ويتضح من الجدول ارتفاع نسبة وفيات الاطفال الاقل من 5 سنوات وهو مؤشر واضح لتدهور الاوضاع الصحية فى افريقيا وهو ما يؤكده أيضاً أرتفاع نسبة السكان المصابين بالايدز والتى وصلت الي 63,6 امرأة مصابة بالايدز من بين كل 1000 افريقية فى عام 2012، حيث سجلت نسبة النساء المصابات بالإيدز أعلى معدل لها فى تشاد فهناك 153 سيدة مصابه بالإيدز من كل 1000 سيدة تشادية ([1]).

الأمر إذن يتطلب النظر الي المساعدات الخارجية بإعتبار أنها إجراءات مؤقته لعلاج ازمات طارئة ولا يمكن النظر إليها بإعتبارها مصدر دائم لتمويل النمو والتنمية فى افريقيا، كما يجب الأخذ فى الإعتبار ان المساعدات التى وجهت الي أفريقيا لم تكن مجدية ؛والسبب فى ذلك أنها لم تكن متمحورة حول فكرة تشجيع النمو، كما أنها كانت تمنح غالباً فى مقابل مشروطيات الدول والمنظمات المانحة والتى لم تكن فى مجملها دافعة للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا بل أدت الي تطبيق نموذج ينطو على

[1](African statistical year book, 2015,P.116.

انصياع للعولمة وزيادة التبعية، وبالتالي هناك حاجة لوضع خطة اقتصادية تقلل من اعتماد الدول الافريقية المتزايد على المساعدات الخارجية سنة بعد الأخري، فليس هناك من أفق واضح على طريق النهضة والتقدم فى افريقيا إلا مع التحرر من ضغوط المساعدات الخارجية ووقوف الأفارقة فى محاولة جادة للأعتماد على قواهم الذاتية.

2- **<u>أزمة الديون والسيطرة الخارجية على أفريقيا</u>**

أستطاعت أزمة الديون على مدار أربعة عقود أن تقف حجر عثرة أمام جهود التنمية فى معظم البلدان الأفريقية الفقيرة، خلال السبعينيات تم التوسع غير المسبوق فى الاقتراض من قبل الدول الأفريقية فى ظل عمليات إعادة تدوير الفوائض البترولية الضخمة بأسعار فائدة مخفضة، على أن هذه القروض قد أتاحت مورداً رخيصاً لتمويل البرامج الطموحة غير المستدامة التى تبنتها الدول الافريقية فى تلك الفترة، كما أنها ايضاً ساهمت فى رفع مستوي الأستهلاك الحكومي، ورفع قيمة العملات الافريقية مما شجع على الاستيراد بصورة مفرطة، بالإضافة الي ان جزء من هذه القروض قد تم نهبة وتحويله للبنوك الأوروبية.

ومنذ مطلع الثمانينات بدأ عبء الديون الأفريقية فى التفاقم بما يصعب التحكم فيه حيث أزدادت الديون الخارجية على القارة الافريقية من 111 بليون دولار فى عام 1980 الي 279 بليون دولار عام 1990 أي تضاعف خلال عشرة سنوات وخلال الفترة من 1990 وحتي 1998 تضاعف مرة اخرى ليصل الي 38786 بليون دولار[1] ، أما فيما يتعلق بدول افريقيا جنوب الصحراء فقد قفزات أرقام الدين الخارجي من 213 بليون دولار فى عام 2007 لتصل الي331,2 بليون دولار فى 2012 وبلغت الديون الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الي معدلات مرتفعة تزايدت من14,5% في عام 1971 الي67,5 فى عام 1997 وكانت هذه النسبة فى عام2010، 20,9 % ثم ارتفعت مرة اخري لتصل الي23,1 % ، فى عام 2015، كما أرتفعت التزامات خدمة الدين فى

[1](The world bank, Global Development Finance 2000, P.24.

دول افريقيا جنوب الصحراء لتصل الي معـدلات مرتفعـه فبعـد أن كـانت خدمـة الـدين كنسـبه لتصـل الي19,3% فى عـام 2015[1] وعليـة فـإن العبء المتراكم الناتج عن هذه الالتزامات أصبح معوقاً خاصة بالنسبة للدول الأكـثر فقر أو الأعلي ديوناً فى أفريقيا، حيث تبتلع الديون أكثر من ربع ميزانيات هذه الدول، ومن الجدير بالـذكر أن معظم الـديون الأفريقيـة قـد تـراكمت نتيجـة للقروض التى تم التعاقد عليها مع مؤسسات التمويل الدوليـة كالبنـك الـدولى وصندوق النقد الدولي، وكذلك فإن جزء من هـذه الـديون قـد نتج عن سياسـات الأقراض المرتبطة ببرامج الأصلاح الاقتصادي التى فرضتها تلك المؤسسات على الحكومات الأفريقية، ففى عام 1980 على سبيل المثال وصــل حجم ديون البنك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي ، وكـذلك فـإن جـزء من هـذه الديون قد نتج عن سياسات الأقراض المرتبطة ببرامج الإصلاح الأقتصــادي التى فرضتها تلك المؤسسات على الحكومات الأفريقية، ففي عــام 1980 على سبيل المثال وصل حجم الديون للبنك الدولي وصندوق النقد الــدولي الي 19% من اجمالي الديون الأفريقيـة، ووصـلت هـذه النسـبة الي 28% فى عام 1992 ثم الي 32% فى عام 1998 [2] .

ولقد تسـبب العبء الخـارجي الضـخم فى الحاجـة الدائمـة للعملات الأجنبية لسداد المستحقات الخارجيـة، ممــا أدي لأعتمـاد الـدول الأفريقيـة مرة اخري على القروض الإضافية بالشروط الاقتصادية والسياسـية ، ومـع تــراكم أعبــاء الــديون على الــدول الأفريقيــة أدى ذلــك بــدوره الي ابتلاع المــوارد الماليــة المحليــة خاصــة وأن نسـبة مـدفوعات خدمـة الـدين الي اجمالي الصـادرات قـد بلغت حـوالي 20% عـام 2015 فى افريقيـا ككـل وتجـــاوزت لتصـــل الي 50% فى جامبيـــا و86% فى تـــونس فى نفس العـام[3] ، وهـو مـا أدي ايضـاً الي تحويـل مسـاعدات التنميـة لتمويـل الـديون المتراكمة، حتي ان تقرير البنك الدولي لعام1999 قد أشار الي ان مـا يقـرب

---

[1](African statistical year book, 2016,P.65

[2]() سيفرين روجومامو، ترجمة نهـاد جـوهر: العولمـة ومسـتقبل افريقيـا نحـو تحقيـق التنميـة المسـتدامة، سلسـلة كتب غـير دوريـة، الجمعيـة الافريقيـة للعلـوم السياسـية، 2002، ص 66.

[3](African statistical year book 2016, P.65.

من ربع المساعدات الثنائية أوما يصل الي عشرة بلايين دولار سنوياً يتم استخدامها مباشرة لتمويل رد الديون.

وبالتالي فقد أجبرت مشكلة الديون الدول الأفريقية على تحويل مواردها النادرة عن مشروعات التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية الاساسية، كذلك تسببت فى هروب الاستثمارات مما تسبب فى مزيد من تهميش للقارة، بالإضافة الي البقاء فى دوامة المشروطية الاقتصادية والسياسية ومالها من آثار اقتصادية واجتماعية باهظة.

3- الاحتكارات الأجنبية واهدار موارد القارة

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أهم القوي الدافعة لعملية العولمة، فهو أحد أهم مصادر نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ، وبالنسبة لأفريقيا فأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن توفر لها تمويل طويل الأجل يساعد على نقل المهارات وبناء الصلات مع الاقتصاد المحلي وتشجيع التوسع فى الصادرات، إلا أنه وبوجه عام لم يكن للأستثمار الأجنبي المباشر سجل يذكر من دفع عملية التنمية ومكافحة الفقر فى أفريقيا، وربما يرجع ذلك بصفة عامة بسبب الضعف المؤسسى ، وكذلك التوجهات التي تبنتها الدول الأفريقية بناء على تعليمات منظمة التجارة العالمية ، وكذلك شروط البنك والصندوق الدوليين ، بما أضعف قدرتها على حماية مصالحها فى مواجهة الامتيازات التى حصلت عليها الشركات والإحتكارات الدولية داخل افريقيا.

وقد ارتبطت تلك الشركات بتراث تاريخي من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية فى افريقيا، بالإضافة للتدخل السافر لهذه الشركات فى السيادة الوطنية للدول الأفريقية وقدرة متزايدة على التهرب من دفع الضرائب، مع عدم الاكتراث بالأحوال المعيشية للشعوب الأفريقية ، حيث تحظي افريقيا بـ 30% من الاحتياطي العالمي للمعادن ، وما يقرب من 65% من الأراضي الصالحة للزراعة و10% من مصادر الطاقة المتجددة، وتقدر الثروة السمكية بما قيمته 24 مليار دولار، كما يوجد بالقارة ثاني أكبر غابة استوائية فى العالم . وهو ما دفع 600 شركة دولية النشاط يصل حجم عمالتها الي 90000 عامل للاستقرار فى جنوب افريقيا ولسوتو وسوزيلاند فى الوقت الحالي، كما أن 80% من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة الموجهة لأفريقيا ترتكز فى عشـردول فقـط هي جنـوب افريقيا ومصر ونيجيريا والمغرب وتونس وانجولا والسودان والجزائر وليبيـا والكونغو الديموقراطي، وهي ايضـاً ترتكـز فى مواقـع محـددة داخـل تلـك الدول هي مواقع توافر الموارد من النفط والغاز الطبيعي والمـواد الأوليـة الأخري.

كما أن هذه الاستثمارات أتخذت شكل الاحتكارات الرأسـمالية الـتى لم تعد تعتمد على سياسة أحتكارات الإنتـاج الصـناعي بـل على السـيطرة على التكنولوجيـا والأسـواق الماليـة والحصـول على المـوارد الطبيعيـة واستنفاذها دون الوضع فى الاعتبار لا فكرة التوزيـع العـادل لهـذه المـوارد بين شعوب العالم ولا فكرة الأستخدام الجـائر لهـذه المـوارد بمـا يعرضـها للنفاذ فى القريب العاجل، وهو ما دفع الـدول العظمي الـتى تسـيطر على تلك الأحتكارات أستخدام كافـة الوسـائل لضـمان السـيطرة على المـوارد الافريقيةـ أهمها إبقاء الحكومات الأفريقيـة حكومـات تابعـة لهـا، بالإضـافة الي ما فرضته العولمـة من قيـود على الاقتصـادات الأفريقيـة فيمـا يتعلـق بالتوسع فى الحقوق القانونية الملزمة وفتح الأسـواق للمسـتثمرين ، وفي الوقت الذى لا تتخذ فيـه أتفاقـات منظمـة التجـارة العالميـة أيـة إجـراءات لحماية الدول الأفريقية من الممارسات الشرسة للشركات الدولية ، فإنهـا تلزم تلك الدول بشروط للأداء التصديرى وشروط أخـرى مرتبطـة بملكيـة الشركات وشروط لنقل التكنولوجيا وغيرها [1] .

كما أنه يمكن الجزم بالدور الإمبريـالي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة واليابان فيما يتعلق باستمرار النزاعات الداخلية فى الدول الافريقيـة؛ فقـد ظلت الحرب فى الكونغو متواصـلة لمـدة عشـر سـنوات وسـقط ضـحيتها اكثر من 6 ملايين من القتلي علماً بأن في شـرق الكونغـو يوجـد بالإضـافة للكوبـالت معـدن مهم نـادر يسـتعمل فى الحواسـيب والهواتـف النقالـة، الحرب الأخيرة فى مالي اسـتهدفت ضـمان اسـتغلال المـوارد الأوليـة فى دول أفريقيا الغربية، بالإضـافة لتـوافر اليورانيـوم فى الـنيجر ومـالي، وفي

---

[1]() سـمير أمين: عن الأزمـة الخـروج من أزمـة الرأسـمالية او الخـروج من الرأسـمالية المأزومة ، (القاهرة، دار روافد للنشر والتوزيع ، 2014)، ص ص 39-42.

السـودان تم اشـعال فتيـل الحـرب طـوال سـنوات من أجـل الهيمنـة والسيطرة على الاحتياطات البترولية.

كذلك الموجه الأخيرة من الأستغلال الأمبريـالي للقـدرات الأفريقيـة المتمثل فى التدمير السريع للبيئة، حيث تم شراء أراضي زراعيـة شاسـعة من قبل الاحتكارات العالمية فى مدغشقر وتنزانيا وأثيوبيا من أجل زراعـة نبات الصوجا والنباتات الأخرى التى تستخدم كوقود حيوى، وهـو مـا يحـرم البلدان الأفريقية من أراضي زراعية شاسعة مهمة لتحقيـق الأمن الغـذائى ومكافحة الجوع [1] .

4- تحرير التجارة وتهميش افريقيا

أن زيادة التجارة الدولية هي سمة أخرى من سمات موجـة العولمـة الجديدة، وعلى عكس تحرير الأسواق المالية فإن قضية تحرير التجارة قـد تلقي تأييداً أكبر، فالتجارة هي محرك حيوي للنمـو الاقتصـادي كمـا يمكنهـا أن تلعب دوراً هاماً فى تنمية الدول الفقيرة وخاصة الدول الافريقية.

إلا أنه وبملاحظة الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية نجد أنها أتسمت بأرتفـاع نسـبة التجـارة الدوليـة الـتى تتم مـا بين الـدول المتقدمـة بعضـها وبعض فيما أطلق عليه سلاسل الأنتـاج العالميـة، وهـو مـا أدى الي قاعـدة تصنيع جغرافية اكثر تنوعاً ، وفي 2011 كان حوالي نصف التجارة العالمية (49%) فى السلع والخدمات ضمن هذه السلاسل الإنتاجية، بعد مـا كـانت تمثل 36% فقط فى عام 1995 [2] ، الأمر الذى يستبعد التجارة الافريقية التى تعتمد بصورة كبـيرة على الصـادارات الأوليـة من النمـو بالصـورة الـتى تدفع اقتصـادات القـارة الافريقيـة . وقـد عـانت معظم دول الجنـوب من تـدني حصصهم من التجـارة العالميـة خلال الثلاث عقـود الماضـية، فـرغم أن النظـام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد قام على أساس توفير الضمانات لحرية التجارة الدولية وأنسـياب تـدفقات رؤوس الأمـوال بين الـدول وضـمان قابليـة العملات الوطنيـة للتحويـل الى عملات أجنبيـة، وعلى الـرغم من تكاتف جميع المنظمات الدولية لتحريرالتجـارة وحركـة رؤوس الأمـوال، فـإن

---

[1] () البنايات المادية للهيمنة الامبريالية في افريقيا، :/http://anwalpress.com نوفمبر 2013.

[2])(World Trade Organization, International trade statistics 2015, P.18.

عمليـات تحريـر التجـارة فى الـدول الأفريقيـة لم تقابلهـا عمليـات تحريـر مماثلة فى أسواق البلدان المتقدمة التى توجه اليهـا الصـادرات الأفريقيـة، إذ ظلت الدول المتقدمة تتبع أنظمة حماءيه لمزارعيهـا على حسـاب المـزارعين الأفارقة ، ولا يمثل ذلك حرماناً للفقراء فحسب من فرصهم الاقتصادية عن طريق الحواجز التجارية ولكنه يدمر معيشتهم أيضا عن طريق اغراق اسـواق الدول الافريقية الفقيرة بسلع;كمالية مدعومة . وفي إطار هذا المخطـط لم تبلغ حصة القارة الأفريقية سوي 1% من اجمالي الناتج القـومي العـالمي و 2% من التجارة العالمية، وكان معدل النمو السـنوي فى الصـادرات السـلعية الأفريقيــة (-8%) فى عــام 2014 [1] ، يضــاف الي ذلــك ان معظم الصادرات الأفريقية هي صادرات أولية مما يقلل من منافع حريـة التجـارة، ففى دول أفريقيا جنوب الصحراء تبلـغ نسـبة الصـادرات الزراعيـة حـوالي 75% من اجمالي عائد الصـادرات، أمـا حصـة السـلع الأوليـة من اجمـالي صـادرات بعض الـدول فكثـيراً مـا تتخطي التسـعين بالمائـة، وفى مطلـع التسعينيات كان أقل من ثلث الدول الأفريقية غير معتمد على سلعة اوليـة واحدة بالنسبة لخمسين بالمائة من صـادراتها، فالـدول المصـدرة للبـترول مثل نيجيريا والكونغو وانجولا قد صارت اقل تنوعاً فى تجارتهـا مـع الـوقت حيث اصبح البترول يشكل 90% من الصادرات، وأزداد إعتماد أكثر الـدول الافريقيـة فقـراً على سـلعة زراعيـة واحـدة منخفضـة السـعر، حيث يمثـل الكاشـو 91% من صـادرات غينيـا بيسـاو ويمثـل البن 66% من صـادرات بورونـدي والكاكـاو 92% من صـادرات سـاوتوم، وبالتـالي الاعتمـاد على سلعة واحده قد زاد من ضعف وهشاشة الاقتصادات الافريقية فى مواجهة عدم استقرار الاسعار العالمية [2] .

وقـد عـانت الصـادرات الافريقيـة بالفعـل من انخفـاض شـديد فى الطلب العالمي منذ عام 2008 نتيجة لحالة الانكمـاش الـذى تعرضـت لـه التجارة الدولية بسـبب الأزمـة الماليـة العالميـة، وهـو مـا أثـر بـدوره على عائدات التصدير والحساب الجـاري الخـارجي والايـرادات الضـريبية ودخـل القطاع العائلي، وقد كانت الدول المصدرة للنفط وبعض الـدول الافريقيـة

[1]() سيفرين روجومامو: مصدر سبق ذكره، ص 70.

[2])(World Trade Organization, International trade statistics, 2015, P.40.

ذات الدخل المتوسط هي الأكثر تأثراً بهذه الأزمـة، حيث أن هبـوط اسـعار النفط والسلع المعدنية الأخرى والذى اقـترح بهبـوط الطلب الخـارجي قـد ادي الي توجيـه صـفعة قويـة للمنطقـة ، حيث يمثـل البـترول و المصـادر الأخرى للوقود المعدني 68% من صادرات افريقيا للعالم، وقد شكل ذلك ضغوطاً على الحسابات الجارية والمالية الحكومية فى تلك الدول (3)، كمـا أن التغيرات التكنولوجية وترشيد استخدام المـواد التقليديـة والتحـول الي مـواد مستحدثة كلها عوامل ساهمت بشدة فى انخفاض استهلاك المواد الخام التى تصـدرها الـدول الافريقيـة، وبالتـالي فقـد أدي التطـور التقـني المسـتمر فى الاقتصاد العالمي الي التهميش الهيكلي للاقتصادات الافريقية مع الوقت، ويوضـح الجدول رقم 5 معدل النمو السـنوي فى التجـارة السـلعية فى الفـترة من 2010 وحتي 2014.

3)(Alexis Arieff, et al.: The Global Economic crisis: Impact on sub-saharan Africa and global policy responses", congressional research service paper, (Washington, D.C.,: CRS report for congress, No 7-5700, Aug. 2009), P.7

جدول رقم (5)
معدل النمو السنوي فى التجارة السلعية
من 2010 وحتي 2014 %

	الصادرات			الواردات		
	2010-2014	2013	2014	2010-2014	2013	2014
العالم	6	2	0	5	1	1
الولايات المتحدة	6	2	3	5	0	4
الاتحاد الأوروبي	4	5	1	3	1	2
أفريقيا	2	-6	-8	8	3	1
آسيا	6	2	2	7	1	0

المصدر: WTO, International trade statistics 2015, P.40.

والجدول السابق يوضح الأتجاه السلبي للصادرات الأفريقية وهو ما لم تشهده اي منطقة فى العالم وهو ما يدفعنا للتشكك حول استراتيجيات النمو و التنمية المدفوعة بالتصدير والتى تتبناها الحكومات الأفريقية وفقاً لتوجهات المجتمع الدولى.

ثالثاً: استراتيجية بديلة للنمو والتنمية فى أفريقيا

بعد استعراضنا لأهم التحديات التى تواجه التنمية فى قارة افريقيا من جراء إرتباطها المتزايد بالنظام الاقتصادي العالمي ، وجب علينا طرح تصور لما يمكن أن يكون عليه وضع أفريقيا فى منظومة الاقتصاد السياسي العالمي فى المستقبل؟

فإذا ظلت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية كما هو عليه، وفى ظل النظام الاقتصادي للعولمة والتحرر، فإن معظم الدول الأفريقية ستكون قدرتها محدودة على الاستجابة للمنافسة الخارجية، كما ستعاني لمزيد من تناقص الطلب على صادراتها التقليدية، كما أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنسوجات و الملابس وغيرها من المنتجات ذات الاهمية للدول الأفريقية لا يتوقع ان ترفع فى القريب العاجل، كذا أنماط الحواجز غير الجمركية الجديدة على التجارة مثل اتفاقية الألياف ، كذلك الدعم المباشر كلها حواجز لن تزول

بالسـرعة المتوقعـة، ومن جهـة أخـري فـإن الخسـائر الناتجـة عن تـدهور شروط التجارة لن يحد منها مستقبلاً المزيد من المسـاعدات أو القـروض، وبالتـالي سـتجد معظم الـدول الأفريقيـة نفسـها مهمشـة ومسـتبعدة من الاقتصاد العالمي .

كل هذا يـدعو الـدول الافريقيـة لضـرورة ايجـاد منهج بـديل للنمـو و التنمية مغاير للمنهج السائد ، يقـوم على قناعـة أفريقيـة بضـرورة التميـيز بين وسائل التأهل للعولمة، والاستعداد للاندماج فى الاقتصـاد العـالمي من جهة، وبين وسائل الإنخـراط الفعلي فى العولمـة والـدخول فى المنافسـة الدولية من جانب آخر، وهو أمر يغيب عن التوجهات الدولية النيوليبراليـة ، وفى هذا السياق لابد أن تكون الرؤيـة الافريقيـة البديلـة نابعـة من التأكيـد على ضرورة قطع شوط طويل فى التنمية وبناء المزايـا التنافسـية لتأهيـل الدول الافريقية لممارسة العولمة والاستفادة منها، مع الوضع فى الاعتبـار انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول فى كـل الأزمنـة، وان الأمـر يرتبط بدرجة تطور اقتصاد الدولة وظروفها السياسية والاجتماعية [1].

ويمكن تبني بديل تنموي يعتمد على الدعائم الاقتصادية التالية :

1- إعادة هيكلة القطاع الانتاجي

- أن التحـدي الحقيقي الـذي ينبغي ان يقدمـه الاقتصـاد الافـريقي هـو تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة داخـل دولـه من واقـع إعادة النظر فى النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى، والعمـل على الإنسـحاب التـدريجي من حالـة الإنـدماج المتزايـد فى الاقتصـاد الرأسـمالي العـالمي، ويكـون ذلـك من خلال إعـادة التفكـير فى النموذج الاقتصـادي الـذى يعتمـد اسـتراتيجية التوجـه نحـو التصـدير بصورة مفرطة، والعمل على إعادة توجيه الاقتصادات الافريقية نحو الطلب المحلي المتزايد، وهو مـا يتطلب التغيـير نحـو تنميـة يـدفعها الطلب المحلي وتقودها الأجـور، بمعـني تعزيـز النمـو المعتمـد على الأسـتثمار المحلي والأسـتهلاك المحلي، على أن يتم ذلـك بالحفـاظ على مستويات ملائمة من الإنفـاق العـام ،وبخاصـة الإنفـاق الموجـه

---

[1]() د. ابـــراهيم العيســـوي، ازمـــة النظـــام الرأســـمالي، والاقتصـــاد المصـــري (القاهره:مؤسسة الأهالي،2008) ، ص 82.

لزيادة الاستثمار فى البنية التحتية وبناء القـدرات البشـرية من خلال زيادة المخصصـات الموجهـة لقطاعـات التعليم والصـحة فى الـدول الأفريقية.

- يتطلب الأمـر ايضـا العمـل على تنويـع الهياكـل الانتاجيـة للـدول الأفريقية للتقليـل من مخـاطر الأعتمـاد بشـكل متزايـد على تصـدير منتج واحد أو منتجين، ومخاطر الأعتماد على القطاعـات الأوليـة فى تشكيل النشاط الاقتصادي وتوليد الدخل.

2- نظرة مختلفة لقضية تحرير التجارة

أن منافع حرية التجارة التى تبشر بهـا الرأسـمالية العالميـة تتنـاقص بشدة أمام أفريقيا بسبب القيود المتزايدة على انتقـال عوامـل الانتـاج من جانب، وبسبب تخصص أفريقيا فى تصدير المـواد الأوليـة من جـانب أخـر، ومن ثم فان هناك حاجة لتبني عـدد من المبـادئ الـتى قـد تخـالف مفهـوم الانفتاح الليبرالي الجديد ، ألا وهو الحماية المتناقضة، والانتقائية التمييزيـه، والتدرج فى فتح الأسواق الوطنية بـالتوازي مـع التقـدم فى بنـاء القـدرات الانتاجية والعلمية والتكنولوجية والتسويقية، مع الوضع فى الأعتبار ضـرورة دعم قـدرة الصـناعات والقطاعـات الأفريقيـة على المنافسـة الدوليـة مـع الزمن حتي تصبح الدول الأفريقية قـادرة ومؤهلـه للأنخـراط فى العولمـة، ويمكن الاستفادة مما تتيحـة بنـود وقواعـد منظمـة التجـارة العالميـة فيمـا يتعلـق بحمايـة ودعم الصـناعات الوطنيـة، كـالمواد المتعلقـة بـالإجراءات الوقائية وحماية الصناعات الناشـئة، والمعاملـة التفضـيلية الخاصـة بالـدول النامية فى اتفاقية الجات، كذلك المواد الخاصة بالتكتلات الإقليمية وغيرهـا من المواد، والأمر يتطلب قـوة ضـاغطة يعتـد بهـا والـتى لن تتـأتى إلا من خلال التعاون الإقليمي الأفـريقي الـذى يمكن الـدول الأفريقيـة من فـرض شروط أفضل فى مجالات التجارة وتعزيز القدرة التنافسية الأفريقية [1].

3- الشراكات والتكتلات الأقليمية:

هنـاك ضـرورة ملحـة لـدي دول القـارة الافريقيـة لخلـق مبادراتهـا الإقليميـة سـواء من خلال تطـوير ودعم المنظمـات الأقليميـة الأفريقيـة

[1]() غـادة انيس البيـاع: أزمـات الرأسـمالية العالميـة وأثرهـا على التنميـة في أفريقيـا، (القاهرة، مركز البحوث العربية والافريقية، 2014) ص 275.

القائمـة أو من خلال خلـق مبـادرات جديـدة ذات توجهـات أكـثر راديكاليـة وتقدميـة، وممـا لا شـك فيـه أن هـذه التكتلات والإشـكال المختلفـة من التعاون الإقليمي الأفريقي ضرورية سواء لتنمية القـدرة التفاوضـية للـدول الأفريقيـة فى مواجهـة الـدول المتقدمـة والمنظمـات الدوليـة فيمـا يخص شـروط منظمـة التجـارة، والحصـول على شـروط أفضـل فى مجـالات التجارة والاستثمار ومشـكلات الـديون الخارجيـة أو فيمـا يتعلـق بأسـتعادة الدول الافريقية السيطرة على مواردهـا الطبيعيـة، وتطـوير التكنولوجيـا و تطويعهـا لأهـدافها التنمويـة، بالإضـافة الي أن هـذه الأشـكال من التعـاون الاقليمي ضرورية لتنمية القـدرات الذاتيـة للـدول الافريقيـة فى المجـالات المختلفـة بأسـتخدام المـوارد والخـبرات والمهـارات الأفريقيـة فى إنجـاز مشروعات مشتركه تساعد على رفع القـدرات الانتاجيـة والتنافسـية لتلـك الدول.

كمـا ان هنـاك ضـرورة أقليميـة لتفعيـل دور المصـرف المركـزي الأفـريقي، وصـندوق النقـد الأفـريقي ليصـبحا بـديلاً فـاعلاً عن مؤسسـات التمويل الدولية فيما يتعلق بتمويل عملية التنمية فى قارة افريقيـا وأعتبـار هذه المؤسسات لبنة لقيام نظام نقدي حقيقي مستقل عن النظام النقدي العالمي الذى لا يعمل بالتأكيـد فى صـالح الـدول الافريقيـة، ومن ثم يمكن التخفيف والحد من حالة عدم التوازن الدولي، والعمل على تقليل الاعتماد على تـدفقات رؤوس الأمـوال الأجنبيـة، والانصـياع للشـروط الليبراليـة الجديدة التى تمثلها مؤسسات التمويل الدولية على دول القارة الافريقيـة، كما يجب على أفريقيا من جهة أخرى انتهاز فرص نهوض وصعود الأسـواق الصاعدة وبصورة خاصة فى الصين والهند كشـركاء فى التجـارة والتنميـة، وهو ما يمثل فرصـة كبـيرة لأفريقيـا على طريـق تنويـع اسـواق صـادراتها، بالإضـافة لتنويـع مصـادرها الخاصـة بتمويـل عمليـات التنميـة والتـدفقات الرأسمالية الخاصة، مع ضرورة تكييف وتهيئة هـذه الفـرص من اجـل دعم استراتيجية واضحة للتنمية القومية[1].

[1](African development Bank,: " African and the global economic crisis" strategies for preserving the foundation of long- term growth", paper prepared for the 2009 annual meeting of the African development bank, 13-14 may-Dakar, Singal,, P.11.

وفى النهاية يجب الأخذ فى الاعتبار أن البديل التنموي المقترح يعتبر طريقاً للحد من الآليات المستخدمة لفرض السيطرة الرأسمالية على الدول الافريقية بما يمكن تلك الدول من إعادة السيطرة على مواردها، والمقصود هنا بالموارد الطبيعية البترول والغاز و منتجات المناجم المختلفة ، و كذلك الأراضي الزراعية ، والعمل الرخيص من جانب، وأيضاً السيطرة على الفائض الاقتصادي المحقق داخل تلك الدول، والعمل على عدم استنزافه وتوظيفه فى صالح التنمية الاقتصادية التى يتم توزيع ثمارها بشكل اكثر عداله داخل المجتمع، فدون سيطرة الدول الافريقية على مقدراتها سيكون من المشكوك فيه الأمساك بزمام اقتصادها، وتحقيق ما هو منشود من نمو وتنمية .

كما أن أستقلالية التنمية تعني الأعتماد على القوى الذاتية للمجتمع ، وهي القدرات البشرية المدربة و المتعلمة و القادرة على إدارة عملية التنمية من جانب ، و كذلك المدخرات المحلية التي يقوم عليها الاستثمار الموجه لتحقيق التنمية المستقلة من جانب آخر.

إن البديل المقترح لا يمكن تحقيقه إلا فى إطار دول تتمتع بدرجة عالية من الأستقرار السياسي، وهو ما يدعو الشعوب الأفريقية الي ضرورة إعادة النظر فيما آل إليه واقعها السياسي والاقتصادي، وأتخاذ مواقف حقيقية لخلق حالة من الاستقرار السياسي اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي المنشود.